الحرية المتبقية

صلاح محسن من "عدالة" يحاور عنات ليطفين، مديرة قسم السجناء في جمعية أطباء لحقوق الإنسان، حول الإضراب عن الطعام الذي يخوضه الأسرى السياسيين الفلسطينيين

22 نيسان 2012

في الأسبوع الماضي، أعلن السجناء السياسيين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية عن بدء إضراب مفتوح عن الطعام. هل تعلمون ما هو عدد الأسرى المضربون عن الطعام وفي أي سجون هم محتجزين؟

بحسب المعلومات الواردة من منظمات فلسطينية، أعلن 1,600 أسيرًا فلسطينيًا إضرابًا مفتوحًا عن الطعام، فيما تدعي سلطة السجون أن عدد المضربين هو 1,200 أسير. يبدو أنه مع مرور الأيام ينضم أسرى آخرين للإضراب. وقد أعلن الأسرى الإضراب حتى تتحقق مطالبهم. وتتطرق المطالب إلى وقف استخدام الاعتقالات الإدارية، تجديد زيارات العائلات، وقف سياسة العزل الانفرادي، توفير علاج طبي لائق، وقف التفتيش العنيف والمهين في غرفهم وعلى أجسادهم ومطالب أخرى تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية للأسرى. في سجن نفحة وفي سجن شكما (عسقلان) انضم جميع الأسرى للإضراب. ظروف الاعتقال الصعبة للغاية التي يحتجز فيها الأسرى الفلسطينيين في إسرائيل، وغالبيتهم العظمى مصنفين كـــ "سجناء أمنيين"، تتدهور بشكل مستمر. الأسرى مضربون عن الطعام في محاولة لتغيير ظروف اعتقالهم الصعبة التي قد تشكل "معاملة قاسية، غير إنسانية ومهينة" بحسب تعريفها في القانون الدولي.

هل لديكم معلومات عن مرضى مضربون عن الطعام؟
طُلِب من الأسرى المرضى عدم الإضراب عن الطعام، وذلك لمنع تدهور حالتهم الصحية. مع ذلك، وصلنا توجه حول اسير يعاني من مرض صعب، وهو مضرب عن الطعام منذ أكثر من أسبوع.

ما هو نشاطكم الأساسي لمعالجة الأسرى المضربين عن الطعام؟
نحن نحاول إرسال أطباء مستقلين لزيارة ومرافقة الأسرى المضربين. ويتاح لنا هذا الأمر بشكل جزئي فقط، وذلك بسبب أن سلطة السجون الإسرائيلية غير معنية أن يقوم طبيب مستقل من خارج الجهاز بمرافقة أسير مضرب عن الطعام، رغم أنه يوجد لهذا الأمر أهمية بالغة، وأن هذا الأمر منصوص عليه في التوجيهات الأدبية التي نشرتها جهات مختلفة كالجمعية الطبية العالمية والجمعية الطبية الإسرائيلية.

ما الحاجة لإجراء فحص من قبل طبيب مستقل؟
بخلاف أطباء سلطة السجون، الذين يتواجدون أصلاً في حالة ولاء مزدوج، للأسير المضرب من جهة وللمنظمة التي يعملون داخلها من جهة أخرى، بإمكان الطبيب المستقل الذي يحظى بثقة المضرب أن يشرح له عن وضعه، عن إسقاطات إضرابه على صحته، عن التدهور المتوقع في وضعه الصحي في المراحل القادمة من الإضراب، والخطوات التي بإمكانه اتخاذها حتى يحافظ على صحته وحتى على حياته. فعلى سبيل المثال بإمكان المضرب تلقي فيتامينات وأملاح وسوائل، وهي أمور لا تعتبر أنها تكسر الإضراب. لتدخل طبيب مستقل يمكن أن يكون تأثير كبير، كمنع أضرار صحية كبيرة أو حتى إنقاذ من الموت.

وهل أطباء سلطة السجون لا يقومون بهذه الأمور؟
في أعقاب متابعتنا لحالات عديدة من الإضراب عن الطعام، أصبحنا نخشى أن تقوم سلطة السجون بالمس في العلاج الطبي المقدم للمضربين وأن لا تلتزم بالقواعد الأخلاقية الطبية، وذلك كوسيلة لكسر الإضراب. نحن نخشى من القرارات الطبية التي تتخذ من قبل من هم ليسو أطباء. على سبيل المثال، في حالة هناء شلبي، طلبت طبيبة من طرفنا التي زارت هناء نقلها إلى المستشفى بسبب تدهور في حالتها، لكن الطلب رفض بسبب تعنت إدارة سلطة السجون. بلال ذياب وثائر خلايله أيضًا، الذين دخل إضرابهم عن الطعام يومه الـــ 60، يعالجون في إطار سلطة السجون ولم يتم نقلهم للمستشفى. نحن نفترض أنه في مرحلة متقدمة جدًا من الإضراب عن الطعام لا يمكن أن يتم توفير العلاج الطبي اللازم لهم في المركز الطبي التابع لسلطة السجون.

خلال الإضراب عن الطعام، متى تبدأ المشاكل الصحية؟
بحسب المعلومات التي توفرها الجمعية الطبية العالمية حول الإضراب عن الطعام، في كل مرحلة من الإضراب هنالك مخاطر مختلفة. يجب الأخذ بعين الاعتبار أن كل إنسان يتأثر بالإضراب المستمر بشكل مختلف، الأمر الذي تتعلق بجيله، جنسه، وضعه الصحي قبل بدء الإضراب وأمور أخرى. بحسب هذه المعلومات، يمضي أول أسبوعين من الإضراب دون مشاكل خاصة، لكن بشرط أن يشرب المضرب عن الطعام كميات كافية من الماء. الإحساس بالجوع ووجع البطن تختفي بعد اليوم الثاني أو الثالث. بعد 15–18 يوم يبدأ الإحساس بالغثيان وضعف عام، المشي بشكل غير ثابت وتقريبًا يفقد المضرب القدرة على الوقوف. يرافق هذه الظواهر تباطؤ في دقات القلب وضغط دم منخفض. مع نهاية الشهر الأول، تصبح الأعراض خطيرة حتى أنها تستوجب المكوث في المستشفى. من المهم جدًا الاهتمام بمنع حصول جفاف جراء نقص السوائل، لكن في الوقت ذاته من المهم منع إعطاء سوائل زائدة.

بعد 35–42 يومًا من انطلاق الإضراب يتدهور الوضع إلى درجة المس في عضلات العيون، الأمر الذي يسبب صعوبات في تحريك العينين ووميض في العينين ورؤيا مزدوجة. يعاني المضرب عن الطعام في هذه المرحلة من إحساس بالدوار الشديد، تقيؤ لا يمكن السيطرة عليه، صعوبة في بلع الماء والحَوَل. مضربون عن الطعام الذين وصلوا إلى هذه المراحل صرحوا أنها أصعب مرحلة في الإضراب.

بعد اليوم الـ 42 تقريبًا يشعر المضرب بالضعف، الإنهاك وانعدام الطاقة بشكل كبير. ويتجلى ذلك في تراجع حدة الإحساس (تكاسل في التفكير، حالة من الارتباك التي تتفاقم مع مرور الوقت، صعوبة أو عدم قدرة على التركيز)، لا مبالاة بالبيئة المحيطة وتشويش ذهني. في هذه الحالة من الوارد أنه لا يمكن تقدير وضع القدرات العقلية للمضرب. ولذا فإن كل قرار للطاقم الطبي يتعلق بالرعاية الطبية للمضرب عن الطعام يجب أن يأخذ وأن يوافق عليه من قبل المضرب قبل الوصول إلى هذه المرحلة.
بعد هذه المرحلة تحدث تعقيدات صحية أصعب من السابقة – فقدان السمع، العمى، تدمي اللثة والأمعاء والمريء. بعد مضي 45–75 يوم قد يموت المضرب بسبب انهيار القلب والأوعية الدموية أو بسبب عدم انتظام في علم القلب. لكل ذلك يجب أن نضيف خطر العدوى بسبب تدهور جهاز المناعة، وبالعادة تحصل الوفاة لهذا السبب وليس بسبب الخلل في منظومة عمل القلب والأعصاب.

هل كانت هنالك حالات تغذية بالإكراه؟
تتيح أنظمة سلطة السجون التغذية بالإكراه عن طريق الوريد، وقد طرح الموضوع من جديد في "لجنة الآداب" التابعة لسلطة السجون خلال الإضراب عن الطعام الذي خاضه كل من الأسيرين خضر عدنان وهناء شلبي. في حالة خضر عدنان قررت لجنة الآداب في مستشفى زيف في صفد أنه سوف يتم تغذيته بالإكراه عن طريق الوريد. وقد أعلن الأسير عن رفضه وأنه سيقاوم ذلك بالقوة. عندما علمنا بالأمر توجهنا إلى جهات طبية مختلفة في إسرائيل وفي العالم وطلبنا تدخلهم السريع. التغذية بالإكراه لمريض الذي يبدي معارضته التامة وفي حال كونه في كامل قواه العقلية، هي مخالفة جسيمة لقواعد الآداب الطبية وتعليمات إعلان مالطة الصادر عن الجمعية الطبية العالمية، وإعلان طوكيو والإرشادات الأخلاقية الصادرة عن النقابة الطبية في إسرائيل. في حالة خضر عدنان لم يتم تنفيذ القرار في نهاية الأمر. يمكن أن التراجع عن التغذية بالإكراه كان لأنه في نفس اليوم تم التوصل إلى صفقة وهو أوقف خضر إضرابه عن الطعام، ولكن نحن نريد أن نؤمن أن أطباء مستشفى زيف كانوا سيرفضون تنفيذ هذا الأمر.

متى ينقل الأسير من مستشفى السجن إلى مستشفى خارجي؟
المركز الطبي التابع لسلطة السجون هو ليس مستشفى. سلطة السجون نفسها قالت ذلك في معرض ردها على التماس جمعية أطباء لحقوق الإنسان ومركز القاضي حاييم كوهين للدفاع القانوني عن حقوق الإنسان ضد وزير الأمن الداخلي (م.ع.ع. 02/3274). في إجابة المحامية يوخي جنسين، المسؤولة عن شؤون الالتماسات للمحكمة العليا في نيابة الدولة الصادرة يوم 15.12.2004 جاء (في البند 25): ..."المركز الطبي التابع لسلطة السجون هو ليس مستشفى لكنه في جوهره مشابه أكثر لغرفة مرضى في سجن".
هذا ليس مكانًا ملائمًا للمضربين عن الطعام في مراحل متقدمة. في المركز الطبي في السجن لا توجد الأجهزة الطبية اللازمة. لا يوجد أجهزة مراقبة عمل القلب (المونيتور) أو أجهزة الرقابة المتوفرة في المستشفى; في غرف المركز الطبي في السجن لا يوجد جرس للطوارئ الذي بواسطة يمكن طلب مساعدة طبية عاجلة من الطاقم الطبي. فتح غرف السجن في المركز الطبي، وخصوصًا في ساعات الليل، هي عملية التي تستوجب تصاريح خاصة، تستغرق وقتًا ثمينًا يمكن أن يودي بحياة المريض. بالإضافة لذلك، كما أسلفت، أطباء سلطة السجون يتواجدون في وضع ولاء مزدوج، وهنالك خوف أنه في حال تضاربت مصلحة المريض مع أوامر جهاز الأسر، أن يستجيب الطبيب لطلبات الجهاز الذي يشغله.

ما هي أهم العوائق والعقبات التي تواجهكم في عملكم؟
دخول أطباء من طرفنا لزيارة الأسرى في السجون هو ليس بالأمر السهل. في المرات الأخيرة التي دخل أطباؤنا لزيارة مضربين عن الطعام، اضطررنا دائما للتوجه للمحكمة. تقريبًا كل زيارة لطبيب من طرف جمعية أطباء لحقوق الإنسان عند مضرب عن الطعام تحدث فقط بعد تقديم التماس للمحكمة. لا يوجد في أوامر مفوضية سلطة السجون أو في التعليمات الطبية الصادر عنها أي تطرق إلى مرافقة المضربين عن الطعام بواسطة طبيب مستقل من خارج سلطات السجن. وفي المداولات القضائية بهذا الشأن تدعي سلطة السجون أنه بالرغم من أن قانون حقوق المريض يضمن للأسير الحق في رأي خبير طبي إضافي، لكن بموجب هذه التعليمات تسمح سلطة السجون بزيارة طبيب مستقل عند المضرب عن الطعام مرة في الشهر، وحتى هذا يكون كما أسلفنا بعد تقديم التماس للمحكمة. للأسف حتى المحكمة المركزية تتغاضى عن قواعد الآداب والتعليمات الطبية المتعلقة بالموضوع وتقبل رأي سلطة السجون تقريبًا بالكامل.

حتى عندما يدخل أطباء لزيارة مرضى، لا تسمح سلطة السجون بلقائهم على انفراد، الأمر الذي يمس بالعلاقة السليمة بين المضرب عن الطعام وطبيبه. في حالة هناء شلبي، تم إبلاغ الطبيبة من طرفنا عبر الهاتف بمعلومات طبية منقوصة حول نتائج فحوصات الدم. في الأيام الأخيرة لإضرابها عن الطعام ومباشرة بعد إنهائها الإضراب، مُنعت الطبيبة من طرفنا من الوصول إلى هناء، كما منعت سلطة السجون المحامين من زيارتها. تم إرجاع هناء من المستشفي إلى المركز الطبي التابع لسلطة السجون مجددًا وهي مستمرة في إضرابها عن الطعام – كانت حينها باليوم الـ 41 لإضرابها. لم يتم إبلاغنا أو إبلاغ الطبيبة التي رافقت هناء بموضوع النقل. نحن نخشى أنه تم عزلها بهدف الضغط عليها لحملها على الموافقة على طردها إلى غزة.

هنالك معتقلان إداريان مضربان عن الطعام منذ 60 يومًا، بلال ذياب وثائر خلايلة. فقط مؤخرًا سمح لطبيب من طرفنا بزيارتهم وذلك في 9 نيسان. وقال الطبيب أن فحوصات الدم والفحوصات البدنية التي يجريها أطباء سلطة السجون تتم بوتيرة غير كافية. سلطة السجون لم تستجب لطلبنا بإجراء فحص طبيب إضافي للمعتقلين، واضطررنا مجددًا بالتوجه إلى المحكمة. في جلسة المحكمة التي عقدت يوم أمس أمر القاضي أبرهام طال أن يسمح بزيارة طبيب للمعتقلين حتى 1 أيار وزيارة إضافية خلال شهر أيار، في حال كانت هنالك حاجة طبية لذلك.

انتهى